

Distr.: General
30 July 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
هيئات وآليات حقوق الإنسان

الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية

دراسة أعدتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٤/٢١، إلى آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية إعداد دراسة بشأن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وتوجز هذه الدراسة الحق في الوصول إلى العدالة كما هو مطبق في سياق الشعوب الأصلية، وتتضمن تحليلاً لعلاقة هذا الحق بحقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وعدم التمييز والثقافة. كما تتناول الدراسة مسائل وصول النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية إلى العدالة، وكذلك قدرة عمليات تقصي الحقائق والمصالحة على تعزيز وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة. وتُختتم الدراسة بالمشورة رقم ٥ المقدمة من آلية الخبراء.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	مقدمة.....
٣	٧-٣	وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة.....
٤	١٨-٨	الوصول إلى العدالة في إطار القانون الدولي.....
٥	١٥-١١	ألف - الاعتراف القانوني وسبل الانتصاف.....
٧	١٨-١٦	باء - الاجتهادات القضائية الإقليمية بشأن حقوق الإنسان.....
٨	٣١-١٩	العلاقة بين الوصول إلى العدالة والحقوق الأخرى للشعوب الأصلية.....
٨	٢٣-١٩	ألف - تقرير المصير.....
٩	٢٧-٢٤	باء - عدم التمييز.....
١٠	٣١-٢٨	جيم - الحقوق الثقافية.....
١١	٤٨-٣٢	خامساً - المجالات الرئيسية للنهوض بحق الشعوب الأصلية في الوصول إلى العدالة.....
١١	٣٤-٣٢	ألف - تعزيز الوصول إلى العدالة عن طريق المحاكم الوطنية.....
١٢	٤٠-٣٥	باء - المسائل المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد... ..
١٤	٤٨-٤١	جيم - المسائل المتعلقة بإقامة العدالة الجنائية في أوساط الشعوب الأصلية.....
١٦	٦١-٤٩	سادساً - النظم القانونية للشعوب الأصلية.....
١٧	٥٧-٥٣	ألف - الاعتراف الدولي والحكومي بنظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية.....
١٨	٦١-٥٨	باء - الربط بين نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية ونظام العدالة الحكومي
٢٠	٧٧-٦٢	وصول فئات محددة إلى العدالة.....
٢٠	٦٥-٦٢	ألف - النساء.....
٢٢	٧٠-٦٦	باء - أطفال وشباب الشعوب الأصلية.....
٢٣	٧٧-٧١	جيم - الأشخاص ذوو الإعاقة المنتمون إلى الشعوب الأصلية.....
٢٥	١٠٠-٧٨	الوصول إلى العدالة والحقيقة والمصالحة والشعوب الأصلية.....
٢٥	٨٥-٧٨	ألف - الشعوب الأصلية وعمليات العدالة الانتقالية.....
٢٧	٨٩-٨٦	باء - لجان الحقيقة.....
٢٨	٩٥-٩٠	جيم - التحديات القائمة أمام البحث عن الحقيقة من أجل رفع الظلم الذي عانته الشعوب الأصلية.....
٢٨	٩٥-٩٠	الشعوب الأصلية.....
٢٩	١٠٠-٩٦	دال - السبل التي يمكن أن تتبعها لجان الحقيقة لتناول حقوق الشعوب الأصلية وشواغلها بشكل فعال.....

Annex

Expert Mechanism advice No. 5 (2013): Access to justice in the promotion and protection of the rights of indigenous peoples..... 31

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٤/٢١، إلى آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أن تعدّ دراسة بشأن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، وأن تقدمها إليه في دورته الرابعة والعشرين.
- ٢ - ودعت آلية الخبراء الدول والشعوب الأصلية والجهات الفاعلة غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجهات الأخرى المعنية، إلى تقديم بيانات لمساعدتها في إنجاز الدراسة. وتُتاح البيانات التي تتلقاها الآلية لعامة الجمهور على الموقع الشبكي لآلية الخبراء^(١) متى مُنح الإذن بذلك. واستفادت الدراسة أيضاً من المساهمات المقدمة في حلقة الخبراء الدراسية الدولية بشأن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، بما في ذلك عمليات تقصي الحقائق والمصالحة، المعقودة في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٣، والتي شارك في تنظيمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومعهد دراسات حقوق الإنسان التابع لجامعة كولومبيا، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وتعرب آلية الخبراء عن تقديرها للبيانات المقدمة، التي استفادت منها.

ثانياً - وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة

- ٣ - يستلزم الوصول إلى العدالة القدرة على التماس سبل الانتصاف من المظالم والنفوذ إلى هذه السبل، عن طريق مؤسسات العدالة، الرسمية وغير الرسمية، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان^(٢). ولا غنى عن العدالة لحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان الأخرى. وقد التزمت الأمم المتحدة باتخاذ جميع الخطوات التي تكفل وصول الجميع إلى العدالة^(٣).
- ٤ - ويتسم الوصول إلى العدالة بأهمية خاصة "بالنظر إلى خطورة القضايا التي تواجه الشعوب الأصلية، ومنها التمييز ضدها في نظم العدالة الجنائية، ولا سيما فيما يخص نساء وشباب الشعوب الأصلية. ويشكل ارتفاع نسبة السجناء من أفراد الشعوب الأصلية شاغلاً عالمياً"^(٤). وهو يطرح قضايا تتعلق بالعدالة الإجرائية والعدالة الموضوعية، ومنها سبل

(١) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/EMRIP/Pages/AccessToJustice.aspx

(٢) انظر على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣ (٢٠٠٤) بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف، والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجزر لضحايا الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (قرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، المرفق).

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٧.

(٤) تقرير آلية الخبراء عن دورتها الخامسة (A/HRC/21/52)، صفحة ٤ (إنكليزي).

الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على العدل والقسط والإنصاف. ولا يمكن دراسة مسألة الوصول إلى العدالة بمعزل عن المسائل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها التمييز الهيكلي، والفقر، وانعدام فرص الوصول إلى الصحة والتعليم، وعدم الاعتراف بالحق في الثقافة وفي الأراضي والأقاليم والموارد.

٥- وإعمالاً للحق في تقرير المصير، يجب أن تُتاح للشعوب الأصلية سبل الوصول إلى العدالة من الخارج، أي من الدول، ومن الداخل، عن طريق النظم الأصلية العرفية والتقليدية^(٥). كما تجب إتاحة سبل الوصول إلى العدالة للشعوب الأصلية بصورة فردية وجماعية على السواء.

٦- وثمة بُعد خاص للوصول إلى العدالة يتعلق بالتغلب على مظاهر الظلم والتمييز التي طال أمد تعرض الشعوب الأصلية لها في الماضي، ومنها ما يتعلق باستعمارها ومصادرة أراضيها وأقاليمها ومواردها. وتمثل مظاهر الظلم التي وقعت في الماضي، والتي لم يُنتصف منها بعد، إهانة مستمرة لكرامة الشعوب الأصلية. ويسهم ذلك في استمرار عدم الثقة في مرتكبي هذه الأفعال، خاصة عندما تكون الدولة هي التي تدّعي السلطة على الشعوب الأصلية نتيجة الخطأ التاريخي نفسه.

٧- ولا يزال الضرر المرتبط بمظاهر الظلم التاريخية مستمراً حتى الآن، ومن ثم يجب أخذه في الحسبان. وينجم الكثير من التحديات المعاصرة التي تواجهها الشعوب الأصلية عن أخطاء الماضي.

ثالثاً- الوصول إلى العدالة في إطار القانون الدولي

٨- يُعدّ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بوصفه أشمل صك دولي يتناول حقوق الشعوب الأصلية، نقطة انطلاق رئيسية للنظر في الحقوق الفردية والجماعية لهذه الشعوب، بما في ذلك حقها في الوصول إلى العدالة. وتمثل المادة ٤٠ من الإعلان الحكم العام المتعلق بسبل الانتصاف - التي هي أحد المكونات الرئيسية. وتنص هذه المادة على ما يلي:

للشعوب الأصلية الحق في إجراءات عادلة ومنصفة من أجل حل الصراعات والخلافات مع الدول أو الأطراف الأخرى وفي صدور قرار سريع في هذا الشأن، كما لها الحق في سبل انتصاف فعالة من أي تعد على حقوقها الفردية والجماعية.

(٥) المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، في إطار حلقة نقاش مجلس حقوق الإنسان بشأن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وتراعى في أي قرار من هذا النوع عادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدها وقواعدها ونظمها القانونية وحقوق الإنسان الدولية.

- ٩- ويمثل الإعلان أداة لتحقيق العدالة وإطاراً أساسياً مهماً لإعمال حقوق الشعوب الأصلية. ومن شأن تنفيذه أن يدعم وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة.
- ١٠- وتشمل الأحكام العديدة ذات الصلة الواردة في الإعلان الحقوق في آليات فعالة لمنع جملة أمور وجبرها، ومنها الحرمان من الحقوق الثقافية، ومصادرة الأراضي والأقاليم والموارد، والاستيعاب والإدماج القسريين (الفقرة ٢ من المادة ٨)؛ والانتصاف من خلال آليات فعالة فيما يتصل بملكاتها الشخصية والفكرية والدينية والروحية التي أخذت دون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة (الفقرة ٢ من المادة ١١)؛ والجبر العادل والمنصف في حال حرمانها من أسباب الرزق والتنمية (المادة ٢٠)؛ والعمليات التي تعترف وتقر بحقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيها وأقاليمها ومواردها (المادة ٢٧)؛ والحق في الجبر فيما يخص الأراضي والأقاليم والموارد التي صودرت أو أخذت أو احتُلت أو استُخدمت أو أُضيرت دون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة (المادة ٢٨)؛ والآليات الفعالة لتوفير جبر عادل ومنصف عن تنمية أو استخدام أو استغلال الموارد المعدنية أو المائية أو الموارد الأخرى (الفقرة ٣ من المادة ٣٢)؛ والحق في تطوير وصون هياكلها المؤسسية، مثلاً، فضلاً عن نُظُمها أو عاداتها القانونية (المادة ٣٤)؛ والاعتراف بالمعاهدات ومراعاتها وإعمالها (المادة ٣٧)؛ والحق في صدور قرار سريع بشأن الإجراءات وسبل الانتصاف المتعلقة بأي تعدٍ على حقوقها الفردية والجماعية (المادة ٤٠). وينص العديد من الأحكام على الانتصاف من الأخطاء التاريخية، مثل المادة ٢٨.

ألف- الاعتراف القانوني وسبل الانتصاف

١١- ينبغي الاسترشاد بأحكام الإعلان في تفسير المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بوصول الشعوب الأصلية إلى العدالة. وتشمل عناصر الوصول إلى العدالة الحق في سبيل انتصاف فعال، والعدالة الإجرائية، وضرورة اتخاذ الدول تدابير إيجابية لتيسير الوصول إلى العدالة.

١٢- ويتسق الإعلان مع حقوق الشعوب الأصلية في الوصول إلى العدالة، ويتعمق أيضاً في تناول هذه الحقوق، على النحو المبين في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (١٩٨٩) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وتشمل هذه الحقوق، في جملة حقوق أخرى، تمكّن هذه الشعوب الأصلية من اتخاذ إجراءات قانونية لحماية حقوق الإنسان المكفولة لها (المادة ١٢) وحق الاحتفاظ بعاداتها ومؤسساتها الخاصة (المادة ٨). وتطالب الاتفاقية أيضاً بإيلاء الاعتبار الواجب، عند تطبيق القوانين واللوائح الوطنية على الشعوب

الأصلية، لعادتها ولقوانين العرف الخاصة بها (المادة ٨)؛ وبوضع إجراءات ملائمة للبت في المطالبات المتعلقة بالأراضي (المادة ١٤).

١٣ - والحق في الانتصاف، وكذلك الحقوق الإجرائية والموضوعية ذات الصلة، التي هي ضرورية لتأمين سبيل انتصاف، هي حقوق مشمولة بالحماية في سياق مجموعة كبيرة من الصكوك الدولية^(٦). وقد تبين لهيئات معاهدات الأمم المتحدة أنه، عند توفير سبل الانتصاف، ينبغي مواءمتها على نحو يراعي الضعف الخاص لفئات معينة من الأشخاص^(٧). وعلاوة على ذلك، لا يُستوفى واجب توفير سبل الانتصاف إلا بتقديم تعويضات^(٨). وقد تأخذ التعويضات شكل رد الحقوق، وإعادة التأهيل، وتدابير من قبيل الاعتذارات العلنية، والاحتفالات التذكارية العامة، وضمانات عدم التكرار، وإدخال تغييرات على القوانين والممارسات ذات الصلة، ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان^(٩). وقد سبق لآلية الخبراء التوصية بأن تولي الدول، لدى جبر الضرر الذي لحق بالشعوب الأصلية نتيجة لما خلفته قوانينها وسياساتها من آثار سلبية عليها، الأولوية لآراء هذه الشعوب بخصوص أشكال الجبر الملائمة (A/HRC/21/53، الفقرة ٢٣).

١٤ - ويستلزم الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية توافر العدالة الإجرائية. ويشمل ذلك، في سياق مواجهة التهم الجنائية، الإبلاغ على وجه السرعة وعلى النحو المناسب بالتهم باستخدام لغة مناسبة؛ والاتصال بمحام من اختيار الشخص؛ والمساعدة المجانية من مترجم شفوي. وينبغي، بشكل خاص، اتخاذ تدابير تكفل أن يفهم أفراد الشعوب الأصلية ما يُقال في الإجراءات القانونية وأن يفهم ما يقولونه فيها^(١٠). ويُعدّ الحصول على المساعدة القانونية، بما في ذلك الاستعانة بمحام، عنصراً أساسياً في كثير من الأحيان لضمان التقاضي أمام المحاكم. كما أوّلت هيئة رصد تنفيذ كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، هذين الصكين بأنهما يشملان الحقوق في الاستعانة بمحام في القضايا المدنية والجنائية^(١١).

(٦) مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد أبرزت هيئات معاهدات حقوق الإنسان الحاجة إلى الوصول إلى سبل انتصاف فعالة لضمان إعمال العديد من حقوق الإنسان. انظر، مثلاً، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٩ (١٩٩٨)؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، البلاغ رقم ١٨/٢٠٠٨، الآراء المعتمدة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠.

(٧) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣١ (٢٠٠٤)، الفقرة ١٥.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٦؛ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٨ (٢٠١٠)، الفقرة ٣٢.

(٩) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣١، الفقرة ١٦.

(١٠) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، المادة ١٢.

(١١) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٢ (٢٠٠٧)، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، التعليق العام رقم ٣١ (٢٠٠٥).

١٥ - وبموجب القانون الدولي، يجب على الدول اتخاذ تدابير إيجابية تمكّن من إعمال حقوق الإنسان، بطرق منها إزالة العقبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعترض الوصول إلى العدالة^(١٢). ويشمل ذلك اعتماد تدابير تشريعية وقد يشمل أيضاً تدابير إدارية ومالية وتثقيفية واجتماعية^(١٣)، وتوفير سبل الانتصاف القضائي^(١٤)، وإنشاء لجان وطنية أو هيئات أخرى مناسبة^(١٥). وتبيّن للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن التدابير الإيجابية التي ينبغي للدول اتخاذها فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشمل إتاحة وتيسير سبل الانتصاف المناسبة، وإنشاء أماكن مناسبة للانتصاف كالمحاكم، أو الهيئات القضائية، أو الآليات الإدارية التي تُتاح للجميع على قدم المساواة، بمن فيهم الرجال والنساء الأشد حرماناً^(١٦). وفي ضوء الانتهاكات التاريخية التي تعرضت لها الشعوب الأصلية، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، إذ تسلّم هذه الاتفاقية بالحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة التمييز.

باء- الاجتهادات القضائية الإقليمية بشأن حقوق الإنسان

١٦ - تنص الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على الحق في سبيل انتصاف. وينص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على حق كل شخص في أن يُستَمَعَ لقضيته، وهو ما يستلزم بالضرورة توفير سبيل انتصاف. وطلبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى الدول اتخاذ إجراء إيجابي لإزالة العقبات التي تعترض الوصول إلى العدالة^(١٧).

١٧ - وقد التمسّت الشعوب الأصلية العدالة في إطار القانون الدولي والعمليات المرتبطة به، لا سيما في سياق أطر حقوق الإنسان. كما أصدرت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان آراء وقرارات تتعلق بهذه الحقوق من شأنها أن تساعد في توفير العدالة الموضوعية للشعوب الأصلية وفي توسيع نقاط وصولها إلى العدالة.

(١٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة ٢ من المادة ٢؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ١ من المادة ٢؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٢؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٤.

(١٣) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣ (١٩٩٠)، الفقرة ٧.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

(١٥) لجنة القضاء على التمييز العنصري، التعليق العام رقم ١٧ (١٩٩٣)، الفقرة ١.

(١٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التوصية العامة رقم ١٦ (٢٠٠٥)، الفقرة ٢١.

(١٧) انظر Inter-American Commission on Human Rights, *Access to Justice as a Guarantee of Economic, Social and Cultural Rights* (OEA/Ser.L/V/II. 129 Doc 4, 2007).

١٨- وتشمل الأمثلة الإيجابية على الاجتهادات القضائية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان القرارات التي تهدف إلى توسيع نطاق الحماية الداخلية لحقوق الشعوب الأصلية^(١٨). وتشمل هذه الأمثلة قرار محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية شعب ساراماكا ضد سورينام، وقرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قضية مركز حقوق الأقليات والتنمية (كينيا) والمجموعة الدولية للدفاع عن حقوق الأقليات باسم مجلس رعاية مجتمع الإندورين ضد كينيا. وتشكل هذه القرارات أساساً لمزيد من الإجراءات من جانب الشعوب الأصلية. وقد لوحظ بخصوص شعب ساراماكا ما يلي: "إنها قاعدة للهوية، تتألف من الاعتراف القانوني (أفراد شعب ساراماكا هم أصحاب الحقوق الأصلية الدولية) ومن الاعتراف الموضوعي (هم مُلاك أراضيهم ولديهم حقوق في المشاركة وتقاسم الموارد وتقييم الأثر)"^(١٩).

رابعاً- العلاقة بين الوصول إلى العدالة والحقوق الأخرى للشعوب الأصلية

ألف- تقرير المصير

١٩- يُعدّ الحق في تقرير المصير حقاً مركزياً للشعوب الأصلية تنبع منه جميع الحقوق الأخرى. وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، يؤكد حق تقرير المصير حق الشعوب الأصلية في المحافظة على مؤسساتها القانونية وتعزيزها، وحقها في تطبيق الأعراف والقوانين الخاصة بها.

٢٠- وللشعوب الأصلية أيضاً الحق في "المشاركة الكاملة، إذا اختارت ذلك، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة"^(٢٠). وفي هذا الإطار، يستلزم حق تقرير المصير الاعتراف بالمركز القانوني للشعوب الأصلية كجماعة مترابطة، وبالمؤسسات التي تمثلها، في التماس الانتصاف في المحافل المناسبة^(٢١). بل إن سبل الانتصاف، في هذه الحالات، يجب أن تكون جماعية.

(١٨) حلقة دراسية بشأن الوصول إلى العدالة: باتريك ماكليم.

(١٩) المرجع نفسه. "بزيادة الاهتمام بالتغييرات المطلوب إدخالها على القانون الداخلي، وبزيادة دقة الوصف الذي يقدمه القانون الدولي لهذه التغييرات، يزداد دور التدخل في ترجمة حقوق الإنسان الدولية وحقوق الشعوب الأصلية، المجردة نسبياً، إلى استحقاقات قانونية ملموسة يمكن الاعتراف بها عملياً من جانب النظام القانوني الداخلي المعني، وتزداد قوة الأساس الذي يرسيه أي قرار قانوني دولي للتعبيئة السياسية للشعوب الأصلية". (المرجع نفسه).

(٢٠) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة ٥.

(٢١) انظر، مثلاً، the submission of Natural Justice: Lawyers for Communities and the Environment.

١- العقبات

- ٢١- واجهت الشعوب الأصلية صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على الاحترام الدولي والوطني لحقها في تقرير المصير. ويُعزى ذلك جزئياً إلى خوف الدول من أن يقوّض هذا الاعتراف السلطة القانونية والاقتصادية والثقافية الذاتية للدول، أو الأشكال الأخرى للسلطة.
- ٢٢- وتدرك آلية الخبراء الشكاوى القديمة الأزل للشعوب الأصلية بشأن افتقارها إلى الصفة التي تمكنها من رفع شكاوى بخصوص افتقادها السيادة وحق تقرير المصير بموجب القانون الدولي أو بخصوص إنفاذ المعاهدات المبرمة بين هذه الشعوب والدول، وذلك على غرار ما تفعله الدول مثلاً أمام محكمة العدل الدولية.

٢- سبيل الانتصاف

- ٢٣- في سياق تناول حالات عدم الاعتراف، ينبغي الإشارة إلى الأحكام القضائية الصادرة على جميع المستويات والتي تعترف بالشخصية القانونية الجماعية للشعوب الأصلية ومجتمعاتها^(٢٢). وثمة حل آخر جرى تحديده هو وضع "بروتوكول اختياري" طوعي يلحق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية^(٢٣). وبوجه خاص، يتضمن مشروع الإعلان الأمريكي بشأن حقوق الشعوب الأصلية حكماً يقضي بأن تُحيل الدول أو الشعوب الأصلية المنازعات المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى، في حال عدم إمكانية تسويتها، إلى الهيئات المختصة^(٢٤).

باء- عدم التمييز

- ٢٤- تقضي القاعدة القطعية المتعلقة بعدم التمييز، الذي هو ركن أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، بحق الشعوب الأصلية في الوصول إلى العدالة على قدم المساواة مع عامة السكان.

١- العقبات

- ٢٥- أفراد الشعوب الأصلية في جميع المناطق هم معرضون أكثر من غيرهم، كنتيجة للتمييز الهيكلي في كثير من الأحيان، لأوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية، تشمل الفقر وعدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم المناسب، والخدمات الصحية، وفرص العمل، والتدريب

(٢٢) مثلاً، لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم ٢٣ (١٩٩٧).

(٢٣) حلقة دراسية بشأن الوصول إلى العدالة: دالي سامبو.

(٢٤) Permanent Council of the Organization of American States, "Record of the current status of the draft American Declaration on the Rights of Indigenous Peoples" (OEA/Ser.K/XVI, .GT/DADIN/doc.334/08 rev. 7), May 2012

المهني والسكن. وتسهم هذه العوامل إلى زيادة المشاكل الاجتماعية لدى السكان الأصليين مثل إدمان الكحوليات والعنف، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على إمكانية وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة وعلى ملاءمة خدمات العدالة التي يحصلون عليها. وجميع العوامل المذكورة أعلاه تؤثر على قدرة الشعوب الأصلية كأفراد وجماعات على الوصول إلى العدالة.

٢٦- وتشمل أيضاً التحديات التي تواجهها هذه الشعوب القوانين والممارسات التمييزية، وعدم توافر الأموال اللازمة لالتماس العدالة، بما في ذلك المساعدة القانونية^(٢٥)، وعدم كفاية عدد القضاة والمحامين من السكان المحليين، ومظاهر التحيز ضد الشعوب الأصلية وأفرادها من المتقاضين.

٢- سبل الانتصاف

٢٧- يجب على الدول أن توفر سبل الانتصاف، والتعويضات، بما يشمل، عند الاقتضاء، الاعتذارات العلنية، والاحتفالات التذكارية العلنية، وضمانات عدم تكرار انتهاكات حق الشعوب الأصلية في عدم التعرض للتمييز^(٢٦).

جيم- الحقوق الثقافية

٢٨- تشمل الحقوق الثقافية للشعوب الأصلية الاعتراف بنظمها القضائية وممارساتها (A/HRC/21/53، الفقرة ٢١)، وكذلك اعتراف المحاكم والإجراءات القانونية بأعرافها وقيمها ولغاتها التقليدية^(٢٧). وترتبط الحقوق الثقافية ارتباطاً وثيقاً بحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها، ومن ثم، بإمكانية الوصول إلى العدالة، على نحو ما نصت عليه أحكام عديدة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتحديدًا المواد ٨، و١١، و١٢، و١٣، و١٥، و٢٥، و٣١، و٣٦.

١- العقبات

٢٩- عادةً ما لا تحظى الحقوق الثقافية بالاعتراف. وتكتنف أعمال الحقوق اللغوية، مثلاً، تحديات منها عدم وجود مترجمين شفويين ثنائيي اللغة وعدم تقديم التدريب باللغات الأصلية لإبلاغ الأفراد بالآليات التي تيسر وصولهم إلى العدالة^(٢٨). وقد توصلت دراسة أجريت في عام ٢٠١٢ في غواتيمالا إلى أن معظم نزلاء سجون مختارة من المنتمين إلى الشعوب الأصلية

(٢٥) انظر، مثلاً، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن أستراليا (CCPR/C/AUS/CO/5).

(٢٦) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٨، الفقرة ٣٢.

(٢٧) انظر المشورة ٣ (٢٠١٢) التي قدمتها آلية الخبراء.

(٢٨) انظر، مثلاً، the report of the Special Rapporteur on the independence of judges and lawyers on her mission to Mexico (A/HRC/17/30/Add.3), paras. 80-81.

لم يحصلوا على الخدمات القانونية باللغة المناسبة ولم يتلقوا المعلومات المتعلقة باحتجازهم بلغاتهم الأصلية^(٢٩).

٢- سبل الانتصاف

٣٠- تشمل الأمثلة الإيجابية لسبل الانتصاف التدابير المتخذة لضمان استخدام اللغات الأصلية في المحاكم^(٣٠)، وكذلك تقديم التدريب للمسؤولين بشأن تاريخ الشعوب الأصلية وتقاليدها وأعرافها^(٣١).

٣١- وتُمثل محكمة لغة الكري الأصلية Cree Court، وهي محكمة دائرة تختص بالنظر في القضايا الجنائية والمسائل المتعلقة بحماية الأطفال، أنشأتها محكمة مقاطعة ساسكاتشوان في كندا، مثلاً بارزاً على الجهود الرامية إلى ضمان توفير العدالة بطريقة ملائمة ثقافياً. وتستخدم المحكمة لغة الكري طوال جلساتها أو في جزء منها، وتشجع هذه المحكمة مشاركة قادة المجتمع في نظام العدالة الجنائية إدراكاً منها لدور المجتمع في دعم الضحايا والمتهمين على السواء. وتراعي المحكمة القيم التقليدية الملائمة ثقافياً في أحكامها^(٣٢).

خامساً- المجالات الرئيسية للنهوض بحق الشعوب الأصلية في الوصول إلى العدالة

ألف- تعزيز الوصول إلى العدالة عن طريق المحاكم الوطنية

٣٢- من شأن التقاضي الاستراتيجي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، الذي تكمله أنشطة التوعية والثقافة والدعوة، أن يعزز وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة ويوفر لها سبل الحماية^(٣٣). وأحد الأمثلة على ذلك هو برنامج مايا المشترك في غواتيمالا، وهو برنامج يهدف إلى تمكين منظمات الشعوب الأصلية من التقاضي للمطالبة بالاعتراف بحقوقها. ويشمل البرنامج تقديم التدريب الذي يركز على القضايا المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم؛ والتعليم الثنائي اللغة المشترك بين الثقافات؛ والهوية؛ وتعزيز اللغات الأصلية. وشملت النتائج الإيجابية للبرنامج حكماً أصدرته المحكمة بإعادة ملكية ١٨٥ ٤

(٢٩) Procurador de los Derechos Humanos, "Los derechos humanos de personas indígenas privadas de libertad en el marco de pluralismo jurídico" (2012).

(٣٠) انظر، مثلاً، the submissions of Finland and Norway.

(٣١) Submission: Canadian Human Rights Commission.

(٣٢) انظر www.sasklawcourts.ca/index.php/home/provincial-court/cree-court-pc.

(٣٣) Abraham Korir Sing'Oei, at the Human Rights Council panel discussion on access to justice.

هكتاراً إلى مجتمع Kaqchikel Maya في بلدة Chuarrancho. ويُعد قرار المحكمة أساساً قانونياً للاعتراف بأراضي الأجداد وبأشكال التنظيم الخاصة بالشعوب الأصلية.

٣٣- وفي سياق قضية ناجحة رفعها شعب البينيت ضد حكومة أوغندا بسبب إجلائهم عن أراضيهم، أشار الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى أن التقاضي يساعد على توسيع نقاط وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة ويشجعها على النضال من أجل نيل حقوقها بالسبل القانونية^(٣٤).

٣٤- وتحظى مشاركة الضحايا في المحاكمات التي تباشرها محكمة العدل الدولية بالدعم^(٣٥). وتشجع آلية الخبراء الشعوب الأصلية على مواصلة ذلك كخيار عند الاقتضاء. بالإضافة إلى اتباع مبادئ الولاية القضائية العالمية.

باء- المسائل المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد

٣٥- يؤكد الإعلان واجب الدول وضع وتنفيذ عمليات تهدف إلى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيها وأقاليمها ومواردها (المادة ٢٧). وأصدرت المحكمة المشتركة بين البلدان الأمريكية والمعنية بحقوق الإنسان حكماً يدعو الدول إلى أن توفر للشعوب الأصلية سبيل انتصاف يتسم بالفعالية والكفاءة لتسوية مطالباتها المتعلقة بأراضي أجدادها، ويقضي بأن عدم قيامها بذلك يرقى إلى مستوى انتهاك الحق في محاكمة عادلة وفي الحماية القضائية الفعالة^(٣٦).

١- العقبات

٣٦- تواجه الشعوب الأصلية صعوبات تعترض وصولها على النحو المناسب إلى العدالة فيما يتعلق بحقوقها في الأراضي والأقاليم والموارد، لا سيما عندما تدعي الدول أو الملاك الأفراد أو الشركات أو غيرهم ملكية تلك الأراضي والأقاليم والموارد. وتشمل الصعوبات عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات القانونية، والتواطؤ بين كيانات القطاع الخاص والحكومات من أجل حرمان الشعوب الأصلية من سبل الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بأراضيها^(٣٧). فإذا منحت المحاكم للشعوب الأصلية حقوقاً تتعلق بالأراضي، يتعين على الدول تنفيذ هذه القرارات.

(٣٤) انظر "Report of the African Commission's Working Group on Indigenous Populations/ Communities, انظر (٣٤) "research and information visit to the Republic of Uganda" (2006).

(٣٥) Seminar on access to justice: John Washburn

(٣٦) انظر *Case of the Indigenous Community Yakye Axa v. Paraguay*, judgement of 17 June 2005

(٣٧) انظر، مثلاً، الوثيقة E/C.19/2007/CRP.6

٣٧- وبالرغم من مسؤولية الشركات عن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، تواجه الشعوب الأصلية صعوبات في التماس التعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تسببت فيها الشركات. وعلاوة على ذلك، قد لا توجد آليات للانتصاف فيما يتعلق بالمسائل الناشئة عن المشاريع الإنمائية ومشاريع القطاع الخاص، مما يؤدي إلى إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب^(٣٨).

٣٨- وقد تعرضت قيادات وأفراد الشعوب الأصلية لأشكال مختلفة من الإيذاء، منها المضايقة والعنف الجسدي عمليات الإعدام خارج القضاء، بسبب مساندتهم للحملات المناهضة للأنشطة التجارية في أراضي الشعوب الأصلية^(٣٩). بل تُباشِر أحياناً إجراءات جنائية ضد منظمات الشعوب الأصلية التي تسعى إلى الدفاع عن حقوقها، وتُستخدم وسائل الإعلام لوصف أفراد الشعوب الأصلية بأنهم جانحون بل ومجرمون.

٢- سبل الانتصاف

٣٩- أنشأ بعض الدول آليات خاصة لتناول حقوق الشعوب الأصلية المتصلة بالأراضي، مثل قانون محكمة المطالبات المحددة في كندا، ولجنة فينمارك في النرويج.

٤٠- وقد رأت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن رد الأراضي هو الشكل الأمثل للحجر في حالة انتهاك الحقوق المتصلة بالأراضي^(٤٠). ورأت لجنة القضاء على التمييز العنصري أنه، في حالة ما إذا حرمت الشعوب الأصلية، دون موافقة منها عن طيب خاطر وعن بينة، من الأراضي والأقاليم التي كانت تملكها تقليدياً أو تسكنها أو تستخدمها بأي طريقة أخرى، يجب على الدولة اتخاذ خطوات لإعادة تلك الأراضي والأقاليم. ولا تجوز الاستعاضة عن الحق في الاسترداد بالحق في التعويض العادل والمنصف الفوري إلا إذا تعذر ذلك لأسباب واقعية. وينبغي أن يكون ذلك التعويض في شكل أرضٍ وأقاليم كلما كان ذلك ممكناً^(٤١).

(٣٨) سيقدم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال تقريراً إلى الجمعية العامة في ٢٠١٣ عن تنفيذ الأمم المتحدة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سياق أنشطة الشركات التي تؤثر على السكان الأصليين.

(٣٩) Asian Legal Resource Center, at the Human Rights Council panel discussion on access to justice

(٤٠) انظر *Case of the Sawhoyamaya Indigenous Community v. Paraguay*, judgement of 29 March 2006

(٤١) التوصية العامة رقم ٢٣، الفقرة ٥.

جيم - المسائل المتعلقة بإقامة العدالة الجنائية في أوساط الشعوب الأصلية

٤١ - تشير البيانات المتاحة إلى أن زيادة نسبة أفراد الشعوب الأصلية عادة ما تكون مرتفعة في نظام العدالة الجنائية: إذ هم معرضون أكثر من غيرهم للوقوع ضحايا للجرائم^(٤٢) التي يرتكبها أفراد من غير الشعوب الأصلية؛ وهم أيضاً معرضون أكثر من غيرهم للوقوع بين يدي الشرطة وللإتهام بارتكاب جرائم، والإدانة ولعقوبات أقسى [...] ^(٤٣).

١ - العقبات

٤٢ - لدى وقوع أفراد الشعوب الأصلية ضحايا للجرائم، أحياناً ما تكون الاستجابة غير كافية، ويُعزى ذلك إلى جملة أسباب، منها عدم كفاية الدعم الذي تقدمه الدولة لحفظ الأمن على النحو المناسب^(٤٤)، أو عدم نزاهة أجهزة إنفاذ القانون^(٤٥). وقد يستعصي الوصول إلى العدالة في حال عدم توافر أجهزة إنفاذ القانون أو عدم استعداد موظفي إنفاذ القانون للتصرف على النحو السليم، بما في ذلك عدم تسجيل الشكاوى أو عدم إجراء تحقيقات نزيهة. وأحياناً ما تعزف السلطات الحكومية عن اتخاذ إجراءات قضائية في الحالات التي يكون فيها الضحايا من الشعوب الأصلية^(٤٦). كما يقل احتمال إبلاغ الضحايا من الشعوب الأصلية عن الجرائم المرتكبة بحقهم.

٤٣ - وتشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع نسبة تعرض أفراد الشعوب الأصلية للاحتجاز. ففي أستراليا، مثلاً، يصل احتمال سجن البالغين من أفراد الشعوب الأصلية إلى ١٤ ضعفاً^(٤٧). وتدل هذه الأرقام على وجود تمييز في جميع مراحل نظم العدالة الجنائية^(٤٨).

٤٤ - وقد يزيد احتمال تعرض أفراد الشعوب الأصلية المحتجزين للحبس الانفرادي ولأشد الإجراءات الأمنية، وقد يُحتجزون في أوضاع متدنية لا تُتاح لهم فيها فرص كافية للحصول

(٤٢) في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، تزيد نسبة سكان أمريكا الأصليين الذين يقعون ضحايا لجرائم العنف بأكثر من ضعفين على نسبة عامة السكان الذين يقعون ضحايا هذه الجرائم (وزارة العدل الأمريكية، (2004) "American Indians and Crime: a BJS Statistical Profile, 1992-2002").

(٤٣) انظر، مثلاً، Office of the Correctional Investigator of Canada, "Spirit matters: aboriginal people and the Corrections and Conditional Release Act", 2012.

(٤٤) Asian Legal Resource Center, Human Rights Council panel discussion (footnote 39).

(٤٥) انظر، مثلاً، Permanent Forum on Indigenous Issues "Mission to Bolivia: report and recommendations" (2009).

(٤٦) United States Government Accountability Office, "U.S. Department of Justice declinations of Indian country criminal matters" (13 December 2010), p. 3.

(٤٧) Australian Bureau of Statistics, "Prisoners in Australia", p. 8. Available from [www.ausstats.abs.gov.au/ausstats/subscriber.nsf/0/7B05CD44A0E2FC8ACA25795F000DBD0F/\\$File/45170_2011.pdf](http://www.ausstats.abs.gov.au/ausstats/subscriber.nsf/0/7B05CD44A0E2FC8ACA25795F000DBD0F/$File/45170_2011.pdf).

(٤٨) انظر، مثلاً، Moana Jackson, "The Maori and the criminal justice system" (1987).

على الخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، قد يسبب الاحتجاز بالسجون صعوبات خاصة نتيجة عزل السجناء عن أسرهم ومجتمعهم وثقافتهم.

٤٥ - وقد تكتنف الشكوك قدرة أفراد الشعوب الأصلية على المشاركة الفعالة في الإجراءات الجنائية المحلية، سواء كضحايا أم كمتهمين. ويُعزى ذلك إلى عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية. كما أنه ريثما تُصَحَّح الجوانب التي تنطوي على التمييز في القوانين الجنائية، وريثما تُصَحَّح عملية إنفاذ هذه القوانين، لن يكون مجرد الوصول إلى نظم القضاء كافياً لضمان الحصول على العدالة^(٤٩).

٢ - سبل الانتصاف

٤٦ - تناولت هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان العديد من مظاهر عدم المساواة هذه. ففيما يتعلق بإقامة العدل، مثلاً، دعت لجنة القضاء على التمييز العنصري الدول إلى ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة أمام جميع الجماعات، وذلك بتوفير المساعدة القانونية، وتيسير المطالبات الجماعية، وتشجيع المنظمات غير الحكومية على الدفاع عن حقوق المجتمعات المحلية؛ وضمان مراعاة السلطات القضائية والمسؤولين القضائيين لأوجه الحماية المدرجة في الاتفاقية؛ وتشجيع المجتمعات القائمة على النسب على العمل في الشرطة وتولي وظائف إنفاذ القانون والعدالة^(٥٠). وقد أشار عدد من الدول، منها اليابان وفنلندا والنرويج، في بيانها المقدمة إلى آلية الخبراء، إلى تدابير للمساعدة على التغلب على مظاهر عدم المساواة هذه.

٤٧ - وفيما يتعلق بإصدار الأحكام، ينص القانون الدولي على مراعاة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية عند فرض عقوبات على أفرادها، مع تفضيل أساليب إعادة التأهيل على السجن^(٥١). وقد اعتمدت بعض الدول، في بعض الحالات، قوانين أو اتخذت مبادرات في هذا الصدد.

٤٨ - ويتضمن قانون العقوبات في بيرو عدداً من الأحكام الرامية إلى ضمان مراعاة الحقوق الثقافية للشعوب الأصلية، بما في ذلك تخفيف الأحكام أو الإعفاء منها في حالة ارتكاب المتهم المنتمي إلى الشعوب الأصلية جريمة تنطبق عليها معايير ثقافية مختلفة^(٥٢). وفي كندا، تُبذل جهود لمعالجة ارتفاع مستويات الاحتجاز بالسجون، منها مبادئ غلاديو لإصدار الأحكام التي تهدف إلى معالجة ظاهرة ارتفاع نسبة أفراد الشعوب الأصلية المحتجزين في

(٤٩) .Submission: National Indian Youth Council (United States), p. 4

(٥٠) التوصية العامة رقم ٢٩ (٢٠٠٢)، الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٤.

(٥١) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

(٥٢) .Submission: Peru

السجون، إن أمكن، وذلك بإلزام القضاة ببذل عناية خاصة، عند تقرير عقوبة مناسبة للمتهمين المنتمين إلى الشعوب الأصلية، للظروف الخاصة للشعوب الأصلية ولتاريخها الاجتماعي^(٥٣).

سادساً - النظم القانونية للشعوب الأصلية

٤٩ - تتسم نظم العدالة القبلية بالتنوع. ففي بعض الحالات تشمل نظم العدالة لدى الشعوب الأصلية عمليات المقاضاة الحضرية، في حين تلجأ نظم أخرى إلى تسوية النزاعات بالطرق العرفية. ويطبق العديد من المحاكم الخاصة بالشعوب الأصلية القانون المدون أو الوضعي، في حين تسترشد محاكم أخرى بالقوانين العرفية غير المدونة، والتقاليد، والممارسات التي تُكتسب أساساً باتباع القدوة الحسنة والتعاليم الشفوية^(٥٤). وعادة ما تعبر نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية تعبيراً دقيقاً عن ثقافات هذه الشعوب وأخلاقها، وتسهم في تأكيد شرعيتها. وتؤدي نساء الشعوب الأصلية، في بعض الثقافات، دوراً مهماً، مثل نساء شعب ناغا في شمال شرق الهند^(٥٥).

٥٠ - ويرى العديد من الشعوب الأصلية أن المعايير والقوانين العرفية التي تنظم العلاقات مقبولة وصحيحة ومفيدة في إقامة علاقات ومجتمعات منسجمة^(٥٦). وعادة ما تكون آليات العدالة العرفية أيسر من حيث الوصول إليها من النظم الحكومية المحلية، نظراً إلى الأهمية الثقافية لهذه الآليات وتوافرها وقربها.

٥١ - ورغم استخدام النظم القانونية للشعوب الأصلية منذ زمن طويل، قد توجد أيضاً تحديات ترتبط بإقامة العدالة التقليدية. وتشمل هذه التحديات الصعوبات التي تكتنف تطبيق المعايير المعقدة التي قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً من مجتمع محلي إلى آخر. وقد تشمل هذه التحديات أيضاً العمليات التي تمنح الشواغل الجماعية أهمية قصوى مقارنة بالحقوق الفردية، كما هي الحال في سياق العنف المتربلي أو الجنسي ضد النساء والفتيات.

(٥٣) انظر Native Women's Association of Canada. "What is Gladue?", available from: www.nwac.ca. The Gladue principles have been eroded by recent legislative amendments. However, the Supreme Court of Canada recently reinforced the principles and expanded their application to the residential school legacy (see *R v. Ipeelee, judgement of 23 March 2012*).

(٥٤) انظر، مثلاً، Ada Pecos Melton, "Indigenous justice systems and tribal society," available from www.aidainc.net/Publications/ij_systems.htm.

(٥٥) التقرير الختامي لآلية الخبراء عن الدراسة المتعلقة بالشعوب الأصلية والحق في المشاركة في صنع القرارات: تقرير آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/18/42)، الفقرة ٣٨.

(٥٦) Seminar on access to justice: Ramy Bulan.

٥٢- وتُمارس أشكال العدالة الإصلاحية في العديد من المناطق. وعلى عكس العديد من ممارسات العدالة الجنائية العامة، تركز العدالة الإصلاحية في كثير من الأحيان على معالجة الضرر الناجم عن الأنشطة أو عن الأفعال الجنائية. ولتحقيق هذا الهدف، تركز العدالة الإصلاحية على إشراك جميع المتأثرين بالنشاط، بمن فيهم الأطراف والأسر وأفراد المجتمع. وقد يتجاوز هدف العدالة الإصلاحية النزاع العاجل إلى معالجة العلاقات بين أطراف النزاع. وأسهمت ممارسات العدالة الإصلاحية للشعوب الأصلية في ظهور النهج الإصلاحية بصورة أعم، ما أتاح بدائل للنهج العقابية أو القائمة على القصاص^(٥٧).

ألف- الاعتراف الدولي والحكومي بنظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية

٥٣- أبرزت هيئات الأمم المتحدة، ومنها هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، فضلاً عن الآليات الإقليمية، الحاجة إلى الاعتراف بآليات العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية في النظم القانونية. وتولى أولوية رئيسية في تقارير الإجراءات الخاصة لحق الشعوب الأصلية في تطبيق نظمها القانونية الذاتية^(٥٨). فمثلاً، شملت دواعي القلق ما يلي: القيود المفروضة على ولاية السلطات القضائية للشعوب الأصلية؛ والاشتراطات المتعلقة بحصول الأشخاص الذين يشاركون في إقامة العدالة التقليدية على تدريب رسمي في مجال القانون؛ ومنح شهادات لكبار الخبراء؛ وخضوع نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية لنظم العدالة العادية؛ وعدم توعية المسؤولين القضائيين بحقوق الشعوب الأصلية في إقامة نظام العدالة الخاص بها (A/HRC/17/30/Add.3، الفقرتان ٨٠ و ٨١).

٥٤- وتتفاوت أيضاً اعتراف الدول بنظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية وباختصاص هذه النظم بنظر المسائل الجنائية. فعلى المستوى المحلي، تعترف بعض الدول رسمياً بنظم العدالة التقليدية^(٥٩). وفي أمريكا اللاتينية، يعترف العديد من الأطر الدستورية الوطنية، بما في ذلك معظم بلدان منطقة الأنديز^(٦٠)، بالولاية القضائية لسلطات الشعوب الأصلية وبسلطتها في تطبيق القوانين العرفية. ويشترط قانون حقوق الإنسان الكندي أن تراعي اللجنة الكندية

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) انظر، مثلاً، الوثيقة A/HRC/17/30/Add.3، والملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري المتعلقة بالكامبيون (CERD/C/CMR/CO/15-18)، الفقرة ١٧، وغواتيمالا (CERD/C/GTM/CO/12-13)، الفقرة ٨.

(٥٩) انظر، مثلاً، the submissions of the Bolivarian Republic of Venezuela and Peru.

(٦٠) كولومبيا (١٩٩١)، وبيرو (١٩٩٣)، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (١٩٩٤، ٢٠٠٩)، وإكوادور (١٩٩٨، ٢٠٠٨)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١٩٩٩).

لحقوق الإنسان والهيئات القضائية والمحاكم، عند تطبيق القانون، التقاليد القانونية والقوانين العرفية للأمم الأولى^(٦١).

٥٥ - وتواصل الشعوب الأصلية، في كثير من الأحيان، النضال من أجل نيل الاعتراف بمؤسساتها ونظمها، بما في ذلك النظم القانونية، والقوانين التقليدية، والنهج المتعلقة بإقامة العدالة. وأحياناً ما تحظى القوانين العرفية بالاعتراف في التشريعات، ولكن عادةً مع فرض قيود، ومنها ما يتعلق بشرط البطلان الذي يقضي بأن يُعترف بالقوانين العرفية ما لم تتضارب مع القوانين الداخلية^(٦٢). وتقوض هذه الأحكام النظم القانونية للشعوب الأصلية وتشكل تمييزاً ضدها. غير أنه قد يوجد اعتراف متزايد بالحاجة إلى مزيد من السلطة القبلية على المسائل الجنائية، وهو ما تؤكد، مثلاً، إعادة سن قانون العنف ضد المرأة في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ حيث تضمن القانون الجديد أحكاماً بارزة تقلص القيود الحكومية على الاختصاص القضائي القبلي وتمكّن السلطات القبلية لسكان أمريكا الأصليين من مقاضاة سكان أمريكا غير الأصليين عن المخالفات المرتكبة على الأراضي القبلية.

٥٦ - وأحياناً ما ترفض الدول نفسها الممارسات القضائية للشعوب الأصلية، وتحتج في ذلك بأن النظم العرفية تمييزية أو هي لا تتسق مع المعايير المحلية أو الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يشترط الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولكنه لا يتضمن حكماً مماثلاً بشأن النظم الوطنية^(٦٣).

٥٧ - وعندما يخضع أفراد الشعوب الأصلية لقوانين هذه الشعوب وأيضاً للنظم القضائية الحكومية فيما يخص الأفعال نفسها المدعى ارتكابها، فإنهم يواجهون خطر التعرض للمقاضاة بموجب نظامين قانونيين. وتتفاقم هذه المشكلة عندما لا يعترف نظام العدالة الحكومي بالنظام القانوني للشعوب الأصلية. وفي هذه الحالات، ينبغي إيلاء أولوية للنظام القبلي.

باء- الربط بين نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية ونظام العدالة الحكومي

٥٨ - توجد أمثلة إيجابية على اعتراف الدول بالنظم القانونية للشعوب الأصلية والتعاون معها. ففي نيوزيلندا، حيث يمثل الشباب الماوري نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الشباب ولكنه

(٦١) Submission: Canadian Human Rights Commission

(٦٢) Submission: Natural Justice: Lawyers for Communities and the Environment

(٦٣) Alexandra Xanthaki, "The UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples and collective rights: what's the future for indigenous women?" in Stephen Allen and Alexandra Xanthaki, eds., *Reflections on the UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples* (Oxford, Hart Publishing, 2011), p. 413. See also Alexandra Xanthaki, "Multiculturalism and international law: discussing universal standards", *Human Rights Quarterly*, vol. 32, No. 1 (2010), p. 40

يُمثّل نسبة ٥٤ في المائة من الشباب المائلين أمام المحاكم^(٦٤)، يُلاحظ أن الشباب قد يُحوّلون من نظام العدالة التقليدي إلى المحاكم المارية التي تهدف إلى إعادة ربط الشباب الماوري بثقافتهم وتشجيع المشاركة الهادفة للأسر والقبائل في عملية قضاء الأحداث من أجل الإسهام في الحد من خطر العود^(٦٥).

٥٩ - وبعد دراسة عمليات صنع السلام التي تمارسها أمة نافاهو وقبائل أخرى في الولايات المتحدة وكندا، دعا مركز تجديد المحاكم، وهو منظمة غير حكومية تمولها الحكومة الاتحادية، صانعي السلام المنتمين إلى أمة نافاهو إلى المساهمة في إعداد برنامج لصنع السلام يشارك فيه أفراد من غير الشعوب الأصلية في حي ردهوك، ببروكلين، بالولايات المتحدة. ويطبّق البرنامج حالياً مبادئ صنع السلام في تسوية المنازعات^(٦٦).

٦٠ - وقد سعت الدول، في بعض الحالات، إلى تدوين القوانين العرفية للشعوب الأصلية. ففي غرينلاند، كانت العدالة الجنائية تُمارس حتى عام ٢٠١٠ على أساس القانون الجنائي لعام ١٩٥٤. ولهذا القانون جذوره في مفاهيم شعب غرينلاند الأصلي للعدالة، وهو يركز إلى حد كبير على إعادة التأهيل. ونتيجة لذلك، لم توجد سجون تقليدية في غرينلاند، وإنما مؤسسات مفتوحة يمكن بها الجناة، بعد الحكم عليهم، فترةً وربما يخضعون للعلاج، مع إمكانية استمرارهم في البحث عن فرص العمل أو التدريب. واعتباراً من عام ٢٠١٠، بدأ نفاذ قانون جديد ومُنقح بشأن إقامة العدالة في غرينلاند، وهو قانون يُبقي على مبدأ إعادة التأهيل ويجعل من الممكن أيضاً معاقبة مرتكبي الجرائم بدخول ما يسمى المؤسسات نصف المغلقة^(٦٧).

٦١ - وأنشأت ولاية ساراواك، في ماليزيا، مجلس المحافظة على الأعراف، بهدف المحافظة على الأعراف الأصلية. وقام المجلس، في إطار عملية التشاور مع شيوخ وأفراد المجتمعات الأصلية، بتدوين القانون العرفي، واختار المجلس النسخ التي يشيع تطبيقها في جميع المجتمعات من أجل ضمان المصدقية والمقبولية. ومن الممكن أن ييسر التدوين عملية الربط بين نظام العدالة الحكومي ونظام العدالة العرفي، كما أنه يفيد، مثلاً، عن طريق وصول الأجيال الجديدة وعامة الناس إلى النظم المعقدة وتيسير فهمهم لهذه النظم. ومن شأن التدوين أن يسهم أيضاً في زيادة قبول القرارات التي تتخذها، مثلاً، مجالس الكبار أو مجالس الشيوخ،

(٦٤) .Submission: New Zealand Human Rights Commission, Te Kahui Tika Tangata

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) انظر www.courtinnovation.org/project/peacemaking-program

(٦٧) .Seminar on access to justice: Mille Sovndahl Pedersen

على الصعيد المحلي. وفي الوقت نفسه، من الممكن أن يؤثر التدوين في الطابع المتغير وغير الرسمي للقوانين العرفية الأصلية والسارية^(٦٨).

سابعاً - وصول فئات محددة إلى العدالة

ألف - النساء

١ - العقوبات

٦٢ - يُعتبر التمييز المتعدد والعنف الهيكلي والفقر من الأسباب الجذرية لافتقار نساء الشعوب الأصلية إلى سبل الوصول إلى العدالة. وتمثل نساء الشعوب الأصلية نسبة مرتفعة مقارنة بغيرهن من النساء في نظام العدالة الجنائية ويُلاحظ أن أعدادهن تتزايد في بعض الحالات. وفي كندا، مثلاً، بلغت نسبة نساء الشعوب الأصلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ما يزيد على ٣١,٩ في المائة من مجموع السجينات على مستوى الاتحاد، وهو ما يُمثل زيادة قدرها ٨٥,٧ في المائة على مدى العقد الماضي^(٦٩). وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى التقرير الذي نُشر في الآونة الأخيرة *Breaking the Silence on Violence against Indigenous Girls, Adolescents and Young Women*. الذي أعده كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة العنف ضد الأطفال.

٦٣ - وفي العديد من المناطق، تحول عقبات كبيرة دون وصول نساء الشعوب الأصلية إلى القضاء الجنائي في جميع المراحل. وبينما تواجه نساء الشعوب الأصلية تزايد حالات العنف الموجه ضدها، بما في ذلك العنف الجنسي وتزايد احتمال حدوث انتهاكات لصحتهن الجنسية والإنجابية وحقوقهن، بما في ذلك تزايد خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في السجون، وتُحد القيود التي تفرضها الدولة على نطاق اختصاص نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية من قدرتها على معالجة قضايا العنف الذي يستهدف نساء الشعوب الأصلية. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك حاجة إلى نظم العدالة القبلية وإلى تشجيع هذه النظم وتعزيز قدرتها على حماية نساء وفتيات الشعوب الأصلية من العنف^(٧٠). علاوة على

(٦٨) Seminar on access to justice: Ramy Bulan

(٦٩) مكتب مفتش الإصلاحات في كندا، "Spirit matters" "فضايا روحية" (الحاشية رقم ٤٣)، الفقرة ١٧.

(٧٠) تقرير عن اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "مكافحة العنف ضد نساء الشعوب الأصلية وفتياتها" (E/C.19/2012/6) الفقرة ٣٥.

ذلك، وفي بعض الأحيان، يُسيطر الرجال على نُظم العدالة التقليدية^(٧١)، وقد لا تُعالج مسألة نفاذ نساء الشعوب الأصلية إلى الموارد على النحو الكافي.

٦٤ - وحيثما لا تستطيع نظم العدالة التقليدية معالجة قضايا العنف ضد نساء الشعوب الأصلية، يجب عليهن الرجوع إلى نظم العدالة الوطنية. ولكن، وفي بعض الحالات، هناك ادعاءات بحدوث انتهاكات على يد الشرطة، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والاعتداء الجسدي والجنسي^(٧٢)، مما يترك نساء الشعوب الأصلية في وضع حرج أمام خيارات قليلة فيما يتعلق بالإبلاغ عن حالات العنف. وبالنسبة للواتي يعشن في المناطق النائية، فقد لا توجد سلطات إنفاذ القانون على عين المكان للنظر في بلاغتهن أو لإجراء تحقيقات فورية فيها، وقد يتعذر على النساء المعنيات النفاذ إلى فحوص الطب الشرعي التي تُجرى عادة لتجميع الأدلة المادية على حدوث العنف الجنسي.

٢ - سبل الانتصاف

٦٥ - يقضي القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن تتخذ الدول كافة التدابير لضمان المساواة أمام القانون^(٧٣). وعلى الدول أيضاً أن تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات^(٧٤). ولاحظت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بقلق النقص في عدد النساء العاملات، بما يشمل نساء الشعوب الأصلية^(٧٥)، في السلطة القضائية^(٧٦) ودعت إلى تنظيم برامج تدريبية للتوعية الجنسانية لفائدة موظفي نظام العدالة^(٧٧). كما لاحظت أن القوانين أو الأعراف التي تقوّض حصول النساء على المشورة القانونية أو وصولهن إلى سبل الانتصاف أمام المحاكم أو تُعطي قيمة أقل لشهادة النساء، تنتهك الحق في المساواة أمام القانون^(٧٨).

(٧١) انظر، على سبيل المثال، الورقة المقدمة من طرف تحالف الشعوب الأصلية في آسيا.

(٧٢) انظر، على سبيل المثال مرصد حقوق الإنسان، "Those who take us away: abusive policing and failures in protection of indigenous women and girls in northern British Columbia, Canada" (٢٠١٣).

(٧٣) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٥.

(٧٤) المرجع نفسه.

(٧٥) انظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، البلاغ رقم ١٩/٢٠٠٨، الآراء المعتمدة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٧٦) انظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٣.

(٧٧) انظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٩(١٩٩٢)، الفقرة ٢٤(ب).

(٧٨) انظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢١(١٩٩٤)، الفقرة ٨.

باء - أطفال وشباب الشعوب الأصلية

١ - العقوبات

٦٦ - بينما توجد بيانات منهجية ضئيلة تتعلق بشباب الشعوب الأصلية، تُشير الإحصاءات المتاحة إلى كثرة أعدادهم في نظام العدالة برمته^(٧٩). ولاحظت لجنة حقوق الطفل، في تعليقها العام رقم ١١ (٢٠٠٩)، بقلق ارتفاع معدلات الحبس بشكل غير متناسب، وأشارت إلى أن ذلك يعود، في بعض الأحيان، إلى التمييز المنهجي الذي يستهدف هؤلاء الشباب داخل نظام العدالة وفي المجتمع (الفقرة ٧٤).

٦٧ - ومن المرجح أن يتعرض شباب الشعوب الأصلية للاحتجاز بسبب القوانين ذات الأثر التمييزي، من قبيل قوانين حرق حظر التجول و"الانصراف"، التي تؤثر بشكل مفرط في شباب الشعوب الأصلية الذين يستخدمون الأماكن العامة بشكل كبير كفضاء ثقافي وللتجمع والتواصل الاجتماعي بسبب تدني مستويات حيازة الملكية^(٨٠). وبعد إيداعهم السجن، من المستبعد أن يستفيد شباب الشعوب الأصلية من تدابير العدالة التصالحية أو غير ذلك من التدابير البديلة للحبس، ومن المرجح أن يتعرضوا لأشد التدابير العقابية^(٨١) والمعاملة القاسية، من قبيل الحبس تحت الحراسة المشددة^(٨٢).

٢ - سبل الانتصاف

٦٨ - دعت لجنة حقوق الطفل الدول إلى اتخاذ تدابير للتصدي لجرائم الأحداث دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية قدر المستطاع ودعم النظم التقليدية للعدالة التصالحية أيضاً متى كانت تخدم مصالح الطفل الفضلى^(٨٣). كما دعت اللجنة الدول إلى وضع نظم قضاء الأحداث بالتشاور مع الشعوب الأصلية ويُنبت كذلك الحاجة إلى توفير خدمات ملائمة ثقافياً في إطار قضاء الأحداث^(٨٤).

(٧٩) انظر منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، المذكرة المفاهيمية المقدمة في اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن أطفال وشباب الشعوب الأصلية المودعين في الحبس ورهن الاعتقال وفي دور الكفالة والذين يتم تبنيهم (٢٠٠٩)، الصفحة ٣. متاحة على الموقع الشبكي التالي: <http://social.un.org/index/IndigenousPeoples/MeetingsandWorkshops/EGM2010IndigenousChildrenandYouth.aspx>

(٨٠) الورقة المقدمة من الهيئة الوطنية للخدمات القانونية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس.

(٨١) انظر Christopher Hartney, "Native American youth and the juvenile justice system", Views from the National Council on Crime and Delinquency (2008).

(٨٢) انظر على سبيل المثال، Terry L. Cross, "Native Americans and juvenile justice: a hidden tragedy", *Poverty & Race*, vol. 17, No. 6 (November/December 2008).

(٨٣) لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم ١١، الفقرتان ٧٤ و ٧٥.

(٨٤) المرجع نفسه، الفقرة ٧٥.

٦٩- وبعض التدابير الملائمة هي قيد التنفيذ. وعلى سبيل المثال، تلقت آلية الخبراء معلومات بشأن نظام المحاكم في الماري (نيوزيلندا) المذكور أعلاه. وفيما يتعلق بالشباب المحتجزين، تهدف الوحدات المعنية بأفراد شعب الماوري إلى الحد من خطر العود من خلال مساعدة المشاركين على فهم وتقدير ثقافتهم، بوصفهم ينتمون إلى جماعة الماوري، وفهم كيفية تأثيرها فيهم وفي أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

٧٠- وتلقت آلية الخبراء أيضاً معلومات بشأن أهمية إشراك شباب الشعوب الأصلية، الذين هم عرضة للعنف المنهجي دون أن يُعوا أسبابه التاريخية والسياسية، في عمليات البحث عن الحقيقة. ومن شأن ذلك أن يساعد الشباب على الإسهام في عمليات أوسع للتماس العدالة وأن يعرف بتجارب الأسلاف الناجين من المظالم والانتهاكات التاريخية^(٨٥).

جيم- الأشخاص ذوو الإعاقة المنتمون إلى الشعوب الأصلية

١- العقبات

٧١- يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة المنتمون إلى الشعوب الأصلية إلى أشكال متعددة من التمييز بسبب وضعهم كأشخاص ينتمون إلى الشعوب الأصلية وأشخاص ذوي إعاقة، وغالباً ما يواجهون عقبات تحول دون تمتعهم بحقوقهم بشكل كامل.

٧٢- ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة المنتمون إلى الشعوب الأصلية عقبات همة، من قبيل الصعوبة المادية في الوصول إلى المحاكم المحلية أو التقليدية. وفي إطار قانون الأسرة، ثمة احتمالات كبيرة أن يُنتزع الأطفال من بيئتهم الأسرية إذا كان الوالدان من الأشخاص ذوي الإعاقة^(٨٦).

٧٣- وتُشير المعلومات القليلة المتاحة إلى أن معدلات السجناء من الأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية مرتفعة بشكل مفرط^(٨٧). وهناك قلق بشأن

(٨٥) حلقة دراسية موضوعها الوصول إلى العدالة: المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

(٨٦) للمزيد من المعلومات، انظر تمكين المرأة، رسالة إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.womenenabled.org/pdfs/Feb2013_CEDAW.pdf.

(٨٧) ورقة مقدمة من الهيئة الوطنية للخدمات القانونية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس، citing Edward Heffernan et al., "Prevalence of mental illness among Aboriginal and Torres Strait Islander people in Queensland prisons" (2012).

معاملتهم في السجون، حيث قد يجرمون من الحصول على الخدمات الضرورية، بما في ذلك المساعدة النفسية والنفسانية^(٨٨)، من بين تحديات أخرى^(٨٩).

٧٤- وتُثير الأعداد الكبيرة للمحتجزين من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية المنتمين إلى الشعوب الأصلية قلقاً لكون هؤلاء الأشخاص الذين يعانون أمراض عقلية أو إعاقات فكرية أو إدراكية لا يحظون بالعناية اللازمة. ويشمل الحرمان حقوقاً إنسانية أخرى، بما في ذلك الحصول على خدمات صحية ملائمة وخدمات الإسكان والرعاية والدعم. ويُنبّه أيضاً إلى ضرورة زيادة برامج التدريب والتوعية بشأن الإعاقات العقلية، بما يشمل الاضطرابات التي تصيب الأجنة نتيجة تناول الكحول، لفائدة موظفي نظام العدالة^(٩٠).

٢- سبل الانتصاف

٧٥- يدعو الإعلان إلى توجيه اهتمام خاص لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية واحتياجاتهم الخاصة (المادتان ٢١ و ٢٢). وتتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضع الأشخاص ذوي الإعاقة المعرضين لمختلف أشكال التمييز، وتنص على أن تكفل الدول الأطراف وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة على قدم المساواة مع الآخرين بشكل فعال (المادة ١٣).

٧٦- وعلقت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ملاحظاتها الختامية على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية ووصولهم إلى العدالة. وإلى يومنا هذا ركزت ملاحظاتها ذات الصلة على ضمان المساواة وعدم التمييز^(٩١)، وعلى أهمية توافر بيانات وإحصاءات^(٩٢) مفصلة؛ فضلاً عن الحاجة إلى النظر في وضع أطفال الشعوب الأصلية^(٩٣).

٧٧- وعلاوة على ذلك، ينبغي لنظم الشعوب الأصلية ونظم الدولة أن تؤمن للأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية إمكانية الوصول إلى نظمها (أي بتوفير لغة الإشارة، وإمكانية الوصول إلى المباني، وتوفير المعلومات بأشكال بديلة). ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤمن إمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية والتقارير عن طريق استخدام

(٨٨) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Handbook on Prisoners with Special Needs*, pp. 43 ff (2009).

(٨٩) انظر على سبيل المثال، اللجنة الأوروبية لمكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تقرير حول زيارتها إلى غرينلاند (3 (2013) CPT/Inf)، الصفحة ٩.

(٩٠) ورقة مقدمة من الهيئة الوطنية للخدمات القانونية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس.

(٩١) اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الملاحظات الختامية بشأن الأرجنتين (CRPD/C/ARG/CO/1) وبيرو (CRPD/C/PER/CO/1).

(٩٢) انظر CRPD/C/PER/CO/1 و CRPD/C/ARG/CO/1.

(٩٣) انظر CRPD/C/PER/CO/1.

المبادئ التوجيهية المتعلقة بإمكانية الوصول إلى محتوى شبكة الإنترنت (معايير WCAG) ونشر الوثائق على الإنترنت في صورة وثائق ورد word. وتوجد نظرات ثاقبة في التقرير المعنون "دراسة عن حالة أفراد الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة، مع التركيز بوجه خاص على التحديات التي يواجهونها فيما يتعلق بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان والاندماج في عملية التنمية" المقدم من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية^(٩٤).

ثامناً - الوصول إلى العدالة والحقيقة والمصالحة والشعوب الأصلية

ألف - الشعوب الأصلية وعمليات العدالة الانتقالية

٧٨- تُشكل العمليات والآليات المرتبطة بالعدالة الانتقالية وسيلة لاستكشاف سبل وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، وهي تهتم بكيفية تصدي المجتمعات الخارجة من نزاع أو حكم قمعي لإرث انتهاكات حقوق الإنسان.

٧٩- ويُمكن للأهداف الكامنة وراء العدالة الانتقالية والتدابير التي أُتخذت سعياً لتحقيقها أن تتسجم مع أهداف الشعوب الأصلية وتصورتها لما يشكل السبل الكفيلة بإقامة العدل وإحلال السلم على المدى البعيد. وينبغي لعمليات وآليات العدالة الانتقالية أن تضع في الاعتبار الأسباب الجذرية للنزاع وتتصدى لما قد يترتب عليه من انتهاكات لحقوق الإنسان، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، يشمل ذلك انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن حالات النزاع، حيث غالباً ما يُشكل السكان الأصليون أعلى نسبة من السكان الضحايا، والشكاوى المرتبطة بفقدان الشعوب الأصلية للسيادة وملكية الأراضي والأقاليم والموارد، وانتهاكات المعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى بين الشعوب الأصلية والدول، وكذا تجارها المشتركة فيما يتعلق بالاستعمار.

٨٠- ويرد الإطار المعياري والتنفيذي الدولي الذي استخدمته الأمم المتحدة في وضع نهج العدالة الانتقالية القائم على حقوق الإنسان في الوثيقتين التاليتين: مجموعة المبادئ المحدثة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102/Add.1)، والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجزر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي^(٩٥).

(٩٤) E/C.19/2013/6.

(٩٥) قرار الجمعية العامة رقم ١٤٧/٦٠، المرفق.

٨١- وتُروّج مجموعة المبادئ الحديثة لمفهوم واسع للعدالة يقوم على الحق في المعرفة (يُعرف أيضاً بالحق في معرفة الحقيقة) والحق في العدالة والحق في الجبر وضمائم عدم التكرار. وهذه الحقوق تُعززها التزامات قانونية دولية تم الاعتراف بها صراحة في العديد من المعاهدات والصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري).

٨٢- وينص الحق في معرفة الحقيقة على حق جميع الأشخاص في معرفة الحقيقة بشأن الأحداث الماضية المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة والظروف والأسباب التي أدت إليها. وللضحايا وأسرهم، على وجه الخصوص، الحق في معرفة الحقيقة بشأن الظروف التي ارتكبت فيها الانتهاكات وبخصوص مصير الضحية في حالة الوفاة أو الاختفاء. ويستلزم واجب تقديم الضمانات لإعمال الحق في المعرفة أن تكفل الدول، من جملة أمور، عمل السلطة القضائية بشكل مستقل وفعال، ويمكن أن يشمل إرساء لجان حقيقة تستكمل عمل السلطة القضائية.

٨٣- ويُشير الحق في العدالة إلى واجبات الدولة في مجال إقامة العدل؛ والدول ملزمة، بوجه الخصوص، بأن تكفل ملاحقة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي ومحاکمتهم ومعاقبتهم على النحو الواجب. وينطوي الحق في التعويض على التزام الدولة بأن تعوّض الضحية وتتيح لها إمكانية التماس الجبر من مرتكب الانتهاك. ويتضمن الحق في التعويض تدابير تتعلق بالاسترداد والتعويض المالي، وإعادة التأهيل، والترضية.

٨٤- وتتألف العدالة الانتقالية من كل من العمليات والآليات القضائية وغير القضائية، ومن بينها الملاحقة القضائية والبحث عن الحقيقة وبرامج التعويض والإصلاح المؤسسي، أو مزيج مناسب من هذه العناصر^(٩٦). وهذه الآليات مترابطة ولا تُعوّض إحداها الأخرى. وفيما تُركز هذه الدراسة على لجان الحقيقة بدرجة كبيرة، تشمل التدابير الأخرى اللازمة لضمان الحق في معرفة الحقيقة والعدالة المحاكم الجنائية الدولية والإجراءات الجنائية الوطنية ولجان التحقيق والمحفوظات الرسمية والمشاريع التاريخية. وعلى سبيل المثال، تُجري لجنة حقوق الإنسان لماليزيا حالياً استقصاءً وطنياً بشأن حقوق الشعوب الأصلية في حيازة الأراضي في ماليزيا، يُركز على الأسباب الجذرية للمشاكل المتصلة بالحقوق العرفية في ملكية الأراضي.

٨٥- ولتلبية احتياجات الشعوب الأصلية وإعمال حقوقها، ينبغي تكييف عمليات العدالة الانتقالية لضمان ملاءمتها ثقافياً واتساقها مع المفاهيم والممارسات القانونية العرفية المتعلقة بالعدالة وتسوية النزاعات. وستُثري هذه العمليات إجراءات العدالة الانتقالية. وبالنسبة لقضايا الفظائع الجماعية المرتكبة ضد الشعوب الأصلية، من قبيل الإبادة الجماعية، وجرائم

(٩٦) مذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن نصح الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية، الصادرة في آذار/مارس ٢٠١٠، الصفحة ٢.

الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ينبغي الاستعانة بالممارسات العرفية في تصميم سياسات العدالة الانتقالية وتنفيذها عند الاقتضاء.

باء- لجان الحقيقة

٨٦- في مناسبات عديدة، أنشئت لجان حقيقة في بلدان تعيش فيها شعوب أصلية وعالجت، في بعض الأحيان، مشاكل تواجه السكان الأصليين حتى عندما لم يكونوا محط اهتمام خاص. وتباين مساهمة الشعوب الأصلية في هذه العمليات فهي لم تشارك أصلاً في هذه العمليات في بعض الحالات، وفي المقابل هناك حالات حديثة العهد شهدت إنشاء لجان حقيقة من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية بالتحديد، وقاد خلالها السكان الأصليون العمليات بمبادرة منهم.

٨٧- ومن الأمثلة على ذلك، لجنة الحقيقة والمصالحة في كندا، ولجنة الحقيقة والمصالحة بشأن رعاية أطفال وشعب واباناكي في ولاية المين في الولايات المتحدة الأمريكية. وتنظر اللجنة الكندية، بقيادة الشعوب الأصلية، في الضرر الذي تسببت فيه الدولة والذي لحق بأطفال الشعوب الأصلية وأسرههم على مدى ١٥٠ عاماً، وهي على الأرجح أطول فترة تشملها دراسة تقوم بها لجنة حقيقة. وتسعى لجنة الحقيقة والمصالحة بشأن رعاية أطفال شعب واباناكي في ولاية المين إلى توثيق ما تعرض له أطفال هذا الشعب في إطار نظام رعاية الطفل التابع للولاية؛ وإلى إتاحة الفرصة لأفراد شعب واباناكي لتقاسم تجاربهم وبدء عملية الشفاء؛ وإصدار تقرير يتضمن توصيات عن أفضل الممارسات في مجال رعاية أطفال شعب واباناكي وأسرههم.

٨٨- وثمة حالات عديدة، بما فيها الأرجنتين وباراغواي وبيرو وشيلي وغواتيمالا ونيكاراغوا من بين بلدان أخرى، تناولت فيها لجان الحقيقة موضوع انتهاك الحقوق الذي تعاني منه الشعوب الأصلية، وإن لم تركز عليه بشكل محدد. وفي حالة لجنة كشف الحقائق التاريخية في غواتيمالا، التي عملت في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩، وبالنظر إلى درجة معاناة شعب المايا نتيجة للتراث المسلح الداخلي الذي دار في الفترة بين ١٩٦٠ و١٩٩٦، ركزت اللجنة في نهاية المطاف على وضع شعب المايا بشكل كبير، وخلصت إلى أن الدولة ارتكبت أعمال إبادة جماعية ضد الشعوب الأصلية.

٨٩- ومع ذلك، لم تتمكن لجان الحقيقة، في العديد من الحالات، من تلبية احتياجات الشعوب الأصلية بأي شكل من الأشكال. فقد تم تجاهل الشعوب الأصلية بشكل كامل، ولم يرد ذكرها في التقارير ولم يتم التشاور معها ولا إشراكها.

جيم - التحديات القائمة أمام البحث عن الحقيقة من أجل رفع الظلم الذي عانته الشعوب الأصلية

٩٠ - تشمل التحديات التي تُواجهها لجان الحقيقة ضمان استقلالية اللجان ومصداقيتها؛ والتدخل السياسي؛ وقلة التمويل؛ وضمان استمرار مشاركة المجموعات المهمشة والمجتمع المدني والمنظمات المعنية بالضحايا.

٩١ - وتعرضت لجان الحقيقة للانتقاد أيضاً بسبب ضعف النتائج التي حققتها والتقصير في تنفيذ توصياتها أو متابعتها على النحو الكافي. وكان التنفيذ ضعيفاً بشكل عام حتى عندما كانت التوصيات صارمة. وعلى سبيل المثال، لم يتم تنفيذ توصيات لجنة كشف الحقائق التاريخية كما ينبغي، مما أدى إلى ما يُسمى "بالحقيقة المنقوصة"^(٩٧). وفي حالة محكمة وايتانغي في أوتيروا (نيوزيلندا)، صدرت انتقادات من جهات عدة، ومن بينها المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، ومرد تلك الانتقادات رفض الحكومة الاستنتاجات التي خلُصت إليها المحكمة في بعض القضايا المهمة^(٩٨).

٩٢ - وسلط التقصير في التنفيذ الضوء على مشكل أكبر، ليس له علاقة بالنتائج النهائية أو بتقارير اللجان، وإنما له علاقة بأوجه القصور في العملية التي تفضي إلى التنفيذ والالتزام بذلك. وفي نهاية المطاف، إن اللجان وحدها غير قادرة على تحقيق الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير أو على تغيير بلد ما. بيد أنه، قد تكون للعمليات التي تُنجز حولها، بما في ذلك إنشاء الأطر المناسبة، القدرة على إحداث التغيير. ولهذا، رغم أن نوعية التوصيات التي تُقدمها لجان الحقيقة مهمة، فهي غير كافية. ولتنفيذها تحتاج لجان الحقيقة لأن تكون جزءاً من عملية سياسية أوسع تبنى تحالفات وتوافقاً في الآراء^(٩٩).

٩٣ - ومن حيث ملاءمتها لواقع الشعوب الأصلية، هناك تحديات أيضاً تتعلق بطريقة عمل لجان الحقيقة، بما في ذلك نزعتها إلى التركيز بالأساس على الانتهاكات حديثة العهد وعلى خطاب الوحدة الوطنية والمصالحة. وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، وهي الهدف الذي تسعى إليه اللجان في أغلب الأحيان، تساءل بعض المراقبين عما إذا كان الفهم الحالي للمصالحة ملائماً في سياق الشعوب الأصلية، نظراً لوجود خطر يتعلق بتعزيز الهوية الوطنية المهيمنة على حساب الهويات الأخرى^(١٠٠).

(٩٧) حلقة دراسية بشأن الوصول إلى العدالة: ألفارو بوب.

(٩٨) تقرير المقرر الخاص عن البعثة التي قام بها إلى نيوزيلندا (E/CN.4/2006/78/Add.3)، الفقرة ٢٦.

(٩٩) حلقة دراسية بشأن الوصول إلى العدالة: إدواردو غونزاليز.

(١٠٠) المركز الدولي للعدالة الانتقالية (٢٠١٢) *Strengthening Indigenous Rights through Truth* (Commissions: A Practitioner's Resource) (2012)، الصفحة ٣.

٩٤- وهناك قلق أيضاً بشأن الآراء السائدة والتي تُمثلها عمليات البحث عن الحقيقة. فللشعوب الأصلية رؤية خاصة للعالم، تشمل فهماً للعدالة والحقيقة قد يختلف عن الفهم السائد في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك لم تشمل عمليات البحث عن الحقيقة عموماً الشعوب الأصلية على النحو الكافي، وكان يجب إشراك هذه الشعوب منذ المراحل الأولى في جميع أعمال اللجان وفي تنفيذ نتائجها.

٩٥- وثمة صعوبات قائمة حتى في إطار عمليات البحث عن الحقيقة التي تقودها الشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، من بين الانتقادات الموجهة إلى لجنة الحقيقة والمصالحة في كندا كون نطاق ولايتها محدود جداً، ويستبعد، مثلاً، النظر في القضايا المتعلقة بالطلاب النهاريين في المدارس الداخلية وفي أشكال أخرى من الضرر التي عانت منها الشعوب الأصلية في كندا^(١٠١). وفيما يخص المدارس يرى البعض أنه ينبغي للجان أن تتناول بالدرس أيضاً الأضرار الجماعية والثقافية التي تكبدها المجتمعات المحلية، بما في ذلك المظالم التاريخية.

دال- السبل التي يمكن أن تتبعها لجان الحقيقة لتناول حقوق الشعوب الأصلية وشواغلها بشكل فعال

٩٦- للجان الحقيقة مزايا عديدة من ذلك أنها قد تتسق أكثر مع تصور الشعوب الأصلية للعدالة ومع ثقافتها؛ وقد تدفع نحو التزام سياسي برفع المظالم^(١٠٢)؛ ويُمكنها أن تعزز فهم مطالبات الشعوب الأصلية المتعلقة بحقوق حساسة سياسياً من قبيل الحق في تقرير المصير وتجلب الدعم لها. وبصفة عامة، لا تزال لجان الحقيقة مؤسسات يانعة، وبالتالي هناك مجال واسع لإثرائها من خلال تكييفها مع ممارسات الشعوب الأصلية.

٩٧- ومع ذلك، ومن أجل تناول حقوق الشعوب الأصلية وشواغلها بشكل أفضل، يجب على آليات وعمليات العدالة الانتقالية أن تضع في الاعتبار سياق الشعوب الأصلية والأسباب الجذرية للظلم الذي عانت منه.

٩٨- وكنقطة انطلاق، تُعد مشاركة الشعوب الأصلية أساسية في جميع المراحل. وقدمت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا مثلاً إيجابياً على التزام الشعوب الأصلية. ورغم أنها لم تركز على الشعوب الأصلية بالتحديد، وفرت اللجنة منتدى للتعبير الصريح عن قضايا الشعوب الأصلية المتعلقة بالظلم التاريخي والتهميش والتوتر الإثني. ورغم الصعوبات التي واجهتها اللجنة في جوانب أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية، فإنها

(١٠١) Paige Arthur, "Indigenous self-determination and political rights: practical recommendations for truth Commissions", في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، *Strengthening Indigenous Rights*، الصفحة ٣٩.

(١٠٢) Deborah J. Yashar, "Indigenous rights and truth commissions: reflections for discussion" في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، *Strengthening Indigenous Rights*، الصفحة ١١.

حققت نجاحات من بينها مشاركة منظمات الشعوب الأصلية منذ المراحل الأولى. وقامت اللجنة بما يلي: تعيين أفراد من السكان الأصليين كجزء من ملاك موظفيها؛ عقد جلسات علنية أُتيح فيها الفرصة للإدلاء بالشهادة بلغات مختلفة، بما في ذلك لغة الماساي؛ تنظيم أنشطة توعية لفائدة منظمات وجماعات الشعوب الأصلية تناولت موضوع حقوقها^(١٠٣). وفي كولومبيا، حيث يجري نقاش بشأن كيفية تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع المسلح الداخلي الدائر في البلد، اضطلعت الشعوب الأصلية بدور ريادي في إصدار مرسوم يُعالج مسألة تعويض المجتمعات المحلية المنتمية إلى الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

٩٩- ومن بين الشروط الإضافية للعدالة الانتقالية في سياق الشعوب الأصلية، أنه لا ينبغي اعتبار عمليات البحث عن الحقيقة وسيلة لإضفاء الشرعية على هياكل الحكم الحالية بل ينبغي العمل على أساس "من شعب إلى شعب"^(١٠٤). علاوة على ذلك، ينبغي أن تصمم العمليات على نحو يركز على المظالم التاريخية والمعاصرة التي أسفرت عن ضرر جماعي^(١٠٥). وينبغي أيضاً اعتبارها جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً تستهدف معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجارية التي تعاني منها الشعوب الأصلية، بما في ذلك على سبيل المثال، التمكين السياسي وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب أن تكون لجان الحقيقة في متناول الشعوب الأصلية، وقد يشمل ذلك إجراء العمليات باللغات الأصلية و/أو توفير الترجمة الفورية، ويجب أن تُكفل مشاركة نساء الشعوب الأصلية والشباب. ولأن تقاسم التجارب المؤلمة قد يحدث صدمات جديدة، يجب توفير خدمات دعم ملائمة ثقافياً.

١٠٠- وفي الأخير، ينبغي الاعتراف بأن العملية بحد ذاتها ونتيجتها لهما نفس القدر من الأهمية في نجاح لجان الحقيقة^(١٠٦). وينبغي أن تشمل اللجان المشاورات الواسعة الجارية مع الشعوب الأصلية في جميع المراحل. وينبغي أن تتشاور الحكومات بحسن نية مع الشعوب الأصلية وأن تحصل على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة بشأن التدابير التشريعية والإدارية التي تعنيها.

(١٠٣) Laura Young, "A challenging nexus: transitional justice and indigenous peoples in Africa"، المقدم إلى معهد الدراسات الأفريقية في جنوب أفريقيا (٢٠١٢).

(١٠٤) Courtney Jung "Transitional justice for indigenous peoples in non-traditional society" (2009).

(١٠٥) انظر أيضاً the submission from France on the role played by collectives in relevant proceedings.

(١٠٦) حلقة دراسية بشأن الوصول إلى العدالة: فلورنسيا ليريزي.

Annex

[English only]

Expert Mechanism advice No. 5 (2013): Access to justice in the promotion and protection of the rights of indigenous peoples

A. General

1. The United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples should be the basis of all action, including at the legislative and policy levels, on the protection and promotion of indigenous peoples' right to access to justice. The implementation of the Declaration should be seen as a framework for reconciliation and as a means of implementing indigenous peoples' access to justice.

2. Access to justice concerns arise especially in the context of lands, territories and resources. In the promotion of peace, justice and harmonious and cooperative relations between States and indigenous peoples, the Declaration affirms the right to the integrity of their lands and territories (arts. 25–32). Indigenous peoples have the collective right to live in freedom, peace and security as distinct peoples (art. 7(2)). Such security includes, *inter alia*, cultural, environmental and territorial aspects.

3. Respect for the right to self-determination requires both recognition of indigenous peoples' systems and the need to overcome historic factors and related contemporary factors that negatively affect indigenous peoples in the operation of State systems. At the national and regional levels, strategic litigation, complemented by outreach and advocacy, can help to expand access to justice and protections for other rights of indigenous peoples.

4. Indigenous peoples' understanding of access to justice often differs from that of States and of businesses, in some cases informed by their own understandings of, and practices associated with, justice. This means that, at the outset, before undertaking activities to respect, promote and protect indigenous peoples' access to justice, common understandings of the meaning of justice and the best means to attain access to justice should be sought, in line with indigenous peoples' self-determination and related rights to participate in decision-making affecting them.

5. Historical injustices contribute to multiple contemporary disadvantages for indigenous peoples, which in turn increase the likelihood of indigenous peoples coming into contact with the justice system. The relationship of indigenous peoples with domestic criminal justice systems cannot, therefore, be considered in isolation from historical factors or the current economic, social and cultural status of indigenous peoples. Moreover, there are other areas of law, including family law, child protection law and civil law that have an impact on this relationship. Solutions include not only reforms to criminal justice systems themselves but also measures addressing the socioeconomic situation of indigenous peoples and all human rights of indigenous peoples which are interrelated, interdependent and indivisible.

B. States

6. Consistent with indigenous peoples' right to self-determination and self-government, States should recognize and provide support for indigenous peoples' own justice systems and should consult with indigenous peoples on the best means for dialogue and cooperation between indigenous and State systems.
7. States should accord recognition and assign legal validity to customary practices that are already carried out by indigenous authorities de facto. States should take a flexible approach to the establishment of jurisdictional boundaries and avoid overly restrictive limits to indigenous jurisdictional competencies over justice.
8. States should work with indigenous peoples to address the underlying issues that prevent indigenous peoples from having access to justice on an equal basis with others.
9. States should work in partnership with indigenous peoples, particularly indigenous women, to determine the most effective strategies for overcoming barriers to access to justice. This includes helping to revitalize traditional justice norms and institutions.
10. Moreover, States should facilitate and provide access to legal remedies for indigenous peoples and should support capacity development of indigenous communities to help them to understand and make use of legal systems.
11. States should consider the impact of law and policy on indigenous peoples' access to human rights processes and institute reform where such law and policy interferes with indigenous peoples' enjoyment of substantive equality in this regard.
12. States should recognize the rights of indigenous peoples to their lands, territories and resources in laws and should harmonize laws in accordance with indigenous peoples' customs on possession and use of lands (including laws and policies that affect the conduct of business on indigenous territories) and forms of justice. Where indigenous peoples have won land rights and other cases in courts, States must implement these decisions. The private sector and the Government must not collude to deprive indigenous peoples of access to justice.
13. Training and sensitization for law enforcement officials, judicial officials and other state agencies on the rights of indigenous peoples is recommended.
14. In relation to criminal justice, State authorities should consult and cooperate with indigenous peoples and their representative institutions to:
 - Ensure that the criminal justice system does not become a self-promoting industry benefiting from the overrepresentation of indigenous peoples.
 - Formulate plans of action to address both the high levels of indigenous victimization and the treatment of indigenous peoples in domestic criminal justice systems.
 - Develop appropriate methodologies to obtain comprehensive data on (a) victimization of indigenous peoples, including information on the number of cases prosecuted, and (b) the situation of indigenous peoples in detention, disaggregated by age, gender and disability.
 - Reduce the number of indigenous individuals in prison, including through the pursuit of non-custodial options, such as, inter alia, use of traditional restorative and rehabilitative approaches.
15. In relation to transitional justice mechanisms:

- Indigenous peoples and indigenous peoples' representative institutions should be consulted and involved in all stages of the establishment and implementation of transitional justice mechanisms.
- Truth commissions should be guided by and should make explicit reference to the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples.
- Truth commissions should recognize and address the historical injustices experienced by indigenous peoples, as well as how failures to recognize indigenous peoples' self-determination historically and today have created conditions for human rights violations.
- Truth processes should be linked to larger outreach and education efforts. These efforts should include explaining important justice issues, such as self-determination, to the broader public.
- Truth processes and reparations programmes should be designed in a way that respects the cultures and values of indigenous peoples.

C. Indigenous peoples

16. Indigenous peoples should strengthen advocacy for the recognition of their justice systems. Indigenous peoples should strengthen their own organizations and local governance capacity to meet the challenges faced by their communities.

17. Indigenous peoples' justice systems should ensure that indigenous women and children are free from all forms of discrimination and should ensure accessibility to indigenous persons with disabilities.

18. Indigenous peoples should explore the organization and running of their own truth-seeking processes.

19. Indigenous peoples should strive for explicit inclusion of their particular interests in transitional justice initiatives in those cases where indigenous peoples are one among many groups that suffered human rights abuse.

20. Indigenous peoples should ensure that all persons are effectively represented in transitional justice processes, especially women.

D. International institutions

21. The Declaration should guide the efforts of United Nations system entities and mandates, including the Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence.

22. The United Nations should dedicate resources to the development and carrying out, in cooperation with indigenous peoples, of training on the rights of indigenous peoples in relation to access to justice for law enforcement officials and members and staff of the judiciary.

23. The United Nations system should seek to expand programmes designed to support indigenous peoples to carry out strategic litigation to advance their rights and expand their access to justice.

24. The United Nations should work with indigenous peoples to contribute to further reflection on and capacity-building regarding truth and reconciliation procedures for indigenous peoples.

25. Relevant United Nations special procedures should monitor implementation of transitional justice processes to ensure that they respect the principles of the Declaration, and that States act in a timely way on truth commission recommendations and the implementation of reparations programmes for indigenous peoples.

E. National human rights institutions

26. National human rights institutions, in partnership with indigenous peoples, can play an important role in ensuring improved access to justice for indigenous peoples, including by encouraging recognition of and providing support for indigenous justice systems and promoting the implementation of the Declaration at the national level. National human rights institutions, in partnership with indigenous peoples, have the opportunity to provide training on the rights of indigenous peoples in relation to access to justice for judiciaries.
